لمصر من الآستانة في سنة حضوره فمأمورية تكون قد انقضت بمضي السنة لاننا دفعنا في كل السنوات التي اعقبت عام ،، تعيينه المبلغ المقرر لمن تولى القضاء والقاعدة في الآستانة كما هو معلوم وكما كان جاريا قبل تعيين الشيخ عبد الرحمن افندي نافذ ان القاضي لا يمكث في القضاء الذي يعين له زيادة عن سنة بعد الانتظار باجلى بيان مما ذكرناه انه لم يمكن تعيين قاضي لمصر من الآستانة وانه كما حصل في باقي قضاة المديريات ،، والمحافظات حصل ايضا في قضاء مدينة مصر ولهذا ساغ للمغفور له اسماعيل باشا ان يصدر امرا بتعيين عبد الرحمن افندي نافذ ويذكر فيه انه له الولاية العامة وهذا ايضا هو السبب الاقوى في تعيين جمال الدين افندي لمأمورية الامور الشرعية بالقطر المصري لقضاء مصر يعني

بقي علينا ان ننظر اذا كانت هذه الولاية العامة التي كانت لاسماعيل باشا اعتبرها انقضى من بعده نبحث في كل الفرمانات فلا نرى اثرا لذلك بل نجد انه استيلاء الخديوي

بقيت كما هي بما فيها حق سن القوانين واللوائح وغيرها وترتب على هذا الحق ان الحكومة عملت ترتيبا للمحاكم مصرية وجعلت الاحكام تصدر من ثلاثة قضاة لا من قاضي واحد واوجدت محكمة عليا تستأنف امامها احكام تلك المحاكم

وبهذا الحق اشركت رجال الادارة مع الفقهاء بما فيهم قاضي مصر في تعيين الاوصياء والقوام وجعلت استئناف قضايا الحجر امام محكمة الاستئناف الاهلية فلماذا قبل كل هذا ولا يقبل تعيين عضوين لمحكمة مصر العليا ان تعيين عضوين تحت رئاسة سماحة القاضي مع وجود عالمين اخرين معه الان اهون بكثير من نزع جزء من الاحكام الشخصية من المحاكم الشرعية واعطائه لجهة اخرى هي المحاكم الاهلية بقي علينا ان نتكلم في اذن القاضي بالحكم

احوال

هذا الامر وان كان من الامور الشرعية الا انه من اهم الامور السياسية اذ ينبني عليه الاخلال بمستلزمات الولاية المطلقة بل ينبني عليه محو وافتقاد الولاية المذكورة ولهذا الانجليز